

تقرير عن حرية الدين 2009

موريتانيا

يعتبر دستور 1991 البلد جمهورية إسلامية ويعتبر كذلك الإسلام الدين الوحيد للدولة و للمواطنين. و تحظر الحكومة نسخ وتوزيع الوثائق و المنشورات ذات الطابع الديني و الدعوة والتبشير على غير المسلمين.

لم يلاحظ أي تغيير على مستوى قانون احترام الحرية الدينية من طرف الحكومة إبان فترة إنجاز هذا التقرير. إلا أنه تم طرد مواطن أجنبي من قبل السلطات على خلفية قيامه بتوزيع منشور مسيحية.

لم يرد أي تقرير يتعلق بتجاوزات أو عمليات تمييز اجتماعي على أساس الإنتساب أو الإعتقاد أو الممارسة الدينية.

تهتم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بموضوع الحرية الدينية و تناقشه مع الحكومة ورجال الدين ومنظمات المجتمع المدني كجزء من سياستها العامة من أجل ترقية حقوق الإنسان..

قسم 1: الديموغرافيا الدينية

تبلغ مساحة البلد 419.212 ميل مربع و يبلغ عدد السكان 3.3 مليون نسمة. و يعتنق جل السكان إن لم يكن كلهم الإسلام و المذهب السني خصوصا. إلا أنه هناك عدد صغير جدا من غيز المسلمين كلهم من المواطنين الاجانب و يترددون في الغالب على كنائس كاثوليكية أو المسيحية أخرى و يتواجدون في مناطق نوكشوط، أطار، زوورت، نواذيب و روصو. وبالرغم من عدم وجود معابد يهودية فإن عددا قليلا جدا من الأجانب يمارس هذه الديانة.

يسجل في البلد وجود عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الأجنبية ذات الخلفية الدينية التبشيرية، نشطة في ميدان العمل الإنساني و الاجتماعي و التنموي.

قسم 2: وضعية احترام الحكومة للحرية الدينية.

الإطار القانوني لسياسة الدولة في ما يتعلق باحترام الحرية الدينية

يعتبر دستور 1991 البلد جمهورية إسلامية ويعتبر كذلك الإسلام الدين الوحيد للدولة و للمواطنين. و تحظر الحكومة نسخ وتوزيع الوثائق و المنشورات ذات الطابع الديني و الدعوة والتبشير على غير المسلمين، رغم جواز امتلاك و حيازة هذا النوع من المنشورات و الوثائق. هنالك ترخيص غير رسمي من طرف الدولة يجيز لغير المسلمين التجمع في الكنائس الكاثوليكية أو المسيحية. و في نفس الوقت يمكن للجماعات الدينية أن تجتمع داخل دور شخصية إلا أنها مقيدة بحصولها على إذن مسبق من السلطة.

تنص الشريعة على المبادئ القانونية التي يقوم عليها القانون و الإجراءات القانونية التي تستند إليها. على الرغم من عدم وجود حظر قانوني محدد ضد التبشير من قبل غير المسلمين و في الممارسة العملية أن الحكومة تحظر مثل هذا النشاط من خلال تفسير واسع النطاق من المادة 5 من الدستور التي تنص على أنه يجب "أن يكون الإسلام دين الشعب و الدولة".

تعتبر الحكومة و المواطنون الإسلام عنصرا أساسيا في تماسك و توحيد مختلف المجموعات العرقية في البلاد. هناك على مستوى الحكومة وزارة مكلفة بالشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي. يقوم المجلس الأعلى الإسلامي الذي يتألف من ستة أئمة بالمشورة و إرشاد الحكومة بشأن مطابقة النصوص التشريعية مع التعاليم الإسلامية. على الرغم من أن الحكومة تقدم إعانات مالية صغيرة لإمام الجامع المركزي في العاصمة فإن أعضاء و جهات مانحة أخرى تدعم عادة المساجد و المدارس الإسلامية.

لم تسجل الحكومة الجماعات الدينية ، ولكن على المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ذات طابع المساعدات الإنسانية و التنموية التابعة للجماعات الدينية أن تسجل لدى وزارة الداخلية. كما أنه يجب على المنظمات غير

الحكومية أن توافق على الامتناع عن التبشير أو تشجيع أي دين آخر غير الإسلام. بالإضافة إلى ذلك ، تلزم الحكومة الجماعات ، بما في ذلك الجماعات الدينية ، بالحصول على إذن رسمي قبل ان يتمكنوا من القيام بأى نشاط ، حتى فى حالة الإجتماعات فى المنازل الخاصة. لكن هذا الشرط لا يطبق دائما فى الممارسة العملية.

ويتألف الجهاز القضائى من منظومة واحدة من المحاكم التى تستخدم مبادئ الشريعة الإسلامية فى المسائل المتعلقة بالأسرة والمبادئ القانونية الحديثة فى جميع المسائل الأخرى. من الضرورى أن تساوى شهادة رجل واحد فى الشريعة الإسلامية شهادة امرأتين. فى منح تعويض لعائلة فإن امرأة قد لقيت مصرعها تمنحها المحاكم نصف المبلغ الذى من شأنه التعويض عن وفاة الرجل. و فيما يخص القضايا التجارية وغيرها التى لم تتناولها الشريعة والقانون فإن الرجال والنساء يعاملون على قدم المساواة.

تلزم الحكومة أعضاء المجلس الدستورى والمجلس الأعلى للقضاء أداء اليمين الدستورية التى تتضمن القسم بالله على الحفاظ على قانون البلاد بما يتفق مع التعاليم الإسلامية.

تحتفل الحكومة بالأعياد الدينية كأعياد وطنية : فاتح شهر محرم (رأس السنة الهجرية) ، عيد المولود (مولد النبى محمد صلى الله عليه وسلم) ، عيد الفطر وعيد الأضحى.

وتحد الحكومة من استخدام مكبرات الصوت فى المساجد إلا للأذان فى أوقات الصلاة و خطب يوم الجمعة ، هذا وفقا لقانون سنة 2003 الذى يحظر استخدام المساجد لأى شكل من أشكال النشاط السياسى.

تقدم المدارس العمومية و الخصوصية دروسا حول الإسلام. إلا أنه بالرغم من أن حضور هذه الدروس واجبا فى ظاهر الأمر فإن الطلاب ينتحلون أعدارا يبررون بها غيابهم تارة تكون متصلة بالعرق و اللغة من جهة و تارة تكون متصلة بأعدار شخصية من جهة أخرى. و على أية حال فإنه بإمكان الطلاب التقدم فى دراساتهم و النجاح و الحصول على شهاداتهم رغم غيابهم عن هذه الدروس إذا ما اجتهدوا بالقدر الكافى فى مواد دراساتهم الأخرى.

تقييد فى حرية الدين

لم ترد تقارير تقييد تغيير وضعىة احترام الحكومة لحرية الدين عما كانت عليه فى الفترة المعنية بهذا التقرير. إلا أنه فى ديسمبر 2008 أوقفت السلطات سيدة نرويجية فى قرية وادان بحجة أنها قامت بتوزيع وثائق تتعلق بالدين المسيحى. لقد أطلق سراح السيدة فيما بعد مع توجيه إنذار لها إلا أنها طردت فى 2 يناير 2009 إلى بلادها بحجة أنها تابعت نشاطها المسيحى فى مدينة أطار.

و فى مارس 2008 أوقفت سلطات الأمن موقتا رجلا فى سيارة عند نقطة تفتيش للشرطة بين انواكشوط و مدينة روصو بحجة أن الرجل يحمل مبلغا من العملات الصعبة غير معلن عنه مع وثائق تتعلق بتحويل العقيدة إلى المسيحىة.

الإكراه على الاعتقاد الدينى

لم ترد تقارير تقييد بالإكراه على الاعتقاد الدينى و حتى فى صفوف المواطنين الأمريكيين القصر الذين اختطفوا أو أخرجوا بصفة غير قانونية من الولايات المتحدة أو من بين الذين لم يسمح لهم بالعودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

قسم 3. التعسف الاجتماعى و التمييز

لم ترد تقارير تقييد أنه حصل تعسف أو عمليات تمييز على أسس دينية أو عقائدية أو عرفية إلا أن أفرادا يحملون الجنسية الأمريكية و ناشطين فى أوساط مسيحية أوردوا تقارير تقييد أن الموريتانيين الذين شاركوا فى تجمعات مسيحية أصبحوا عرضة للنبذ من طرف أسرهم و جيرانهم.

قسم 4 . سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

تبحث الحكومة الأمريكية مع الحكومة الموريتانية في نطاق عام موضوع حرية الدين كجزء من سياسة ترقية حقوق الإنسان. و شجعت السفارة زعماء الدين البارزين على نهج طريق تفاهم متبادل واسع النطاق في ميادين مبادئ حرية الدين كما أنها شرحت كذلك صور الحرية التي يزاول المسلمون من خلالها شعائرهم الدينية في الولايات المتحدة.